الإكليل

في المتشابه والتأويل

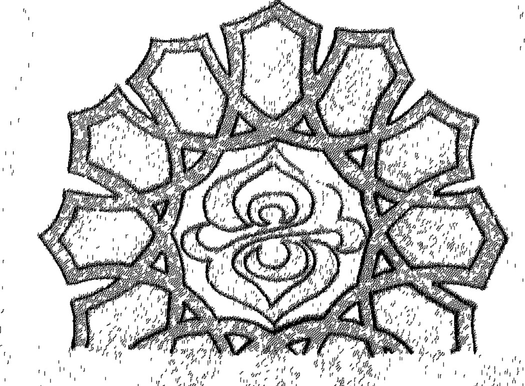
تأليف شيخ الإسلام

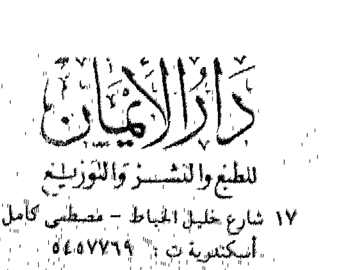
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

خرج أحاديثه وعلق عليه

محمد الشيمي شحاته







اهداءات ٢٠٠٢
دار الايمان

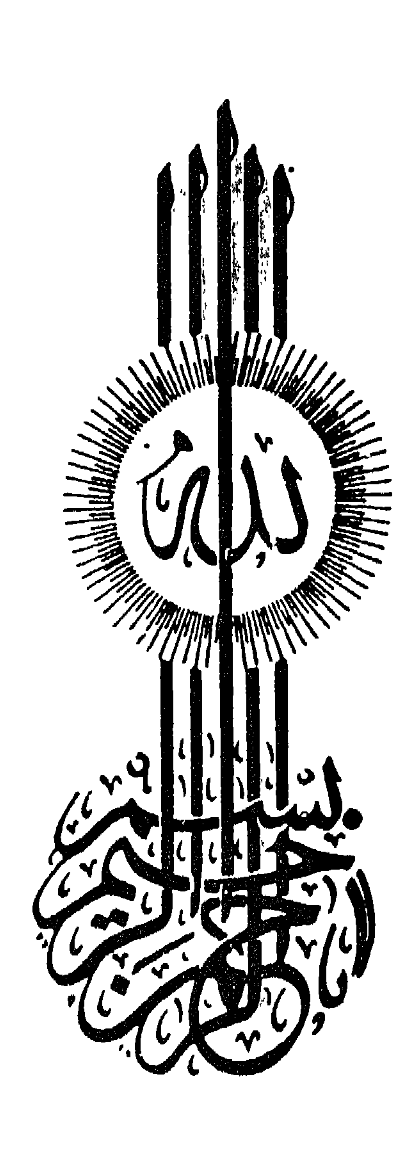


تأليف

شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيمية

خرج أحاديثه وعلق عليه
محمد الشيمي شحاتة
حفظه الله

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل
اسكندرية - ت : ٥٤٥٧٧٦٩


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعـد

فهذه رسالة « **الإكليل فى المتشابه والتأويل** » ، عرض فيها شيخ الإسلام ابن تيمية لموضوع خطير . الا وهو التأويل ، الذى كان له دور خطير فى تفتيت وحدة المسلمين كما كان له دور أشد خطورة فى طمس معالم الدين ، ولله در الإمام ابن القيم حين دعاه « **طاغوت التأويل** » وخص له جزء كبيراً من الصواعق المرسلة ، إذ جعله إصل الطواغيت التى يجب كسرها .

وقد بدأ شيخ الإسلام هذه الرسالة بذكر أقسام القلوب تبعاً لاستجابتها للحق، وفى هذا إشارة إلى الجانب الأخلاقى من العقيدة والعلم وبيان لمفاسد التأويل على الحياة بأكملها ، فهناك فرق بين قلوب مرضت بالشكوك والشبهات وقلوب مؤمنة مخبتة لانت للحق وثبتت عليه ، ومن القلوب المريضة بمرض الشكوك والشبهات قلوب أهل التأويل .

ومنهج شيخ الإسلام فى هذه الرسالة وسائر كتبه منهج سلفى صاف، فقد اعتمد على صحيح المنقول وصريح المعقول ؛ إذ قام بدراسة للآيات الكريمة التى ورد فيها لفظ « **التأويل** » أبان فيها عن المعنى القرآنى للتأويل ، وبان به الفرق بين معناه عند المؤولة بأصنافهم :

وقد بين أن المتشابه ما يحتمل معنيين مثل العام والمطلق والمحمل وبين أن الإحكام يكون تارة فى التنزيل وتارة فى إبقاء التنزيل معمولاً به عير منسوخ

وتارة في التأويل والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لاتشتبه بغيرها ، ويبين أن الله عز وجل لم يقل فى المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله وإنما قال ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾ .

وأهل الزيغ يتركون المحكم الذى لا اشتباه فيه ويبتغون المتشابه طلباً للفتنة ونشر الفساد ، وابتغاء تأويله هو طلب الحقيقة التى أخبر عنها ، ولما كان الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر ، وإخبار ، فإن تأويل الأمر – كما يوضح شيخ الإسلام بحق – هو نفس الفعل المأمور به وتأويل الإخبار هو عين الأمر المخبر به إذا وقع، وليس تأويله فهم معناه ، مثل أمر الجنة والنار نفهم معنى الآيات التى وردت فيها ولكن لاندرك حقيقتها الخاصة بها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه، إذ معرفة حقيقة الذات أصل معرفة حقيقة صفاتها .

ويبين شيخ الإسلام أن الخبر له صورة علمية فى الذهن وله حقيقة خارجية فمعرفة تفسيره هو معرفة الصورة العلمية والتأويل هو الحقيقة الخارجية، وهذا يشبه ما ذهب إليه الراغب الأصفهانى من أن التفسير للألفاظ والتأويل للمعانى .

ويبرز شيخ الإسلام مشكلة التطور الدلالى وأثرها فى فهم القرآن ، فمصطلح التأويل كما عرفه أهل البدع صار بعد ذلك يفهم به لفظ «التأويل» كما جاء فى القرآن، وحمل آيات القرآن على الحديث فى اللغة بدعة يقول بها صراحة بعض أهل الزيغ فى عصرنا ولها خطورتها على الدين .

أما إدخال الأسماء والصفات فى المتشابه إن كان بمعنى لايفهم معناه فباطل وقول مبتدع لم يقل به أحد من سلف الأمة ، وقد استخدم شيخ الإسلام صريح المعقول فى هذا الجزء من الرسالة فأجاد وأفاد .

ومن الملاحظ أن شيخ الإسلام يهاجم التعطيل والتجسيم ، ونشير هنا إلى بشاعة نســبة الكوثرى ومن شايعه من نسبة شيخ الإسلام إلى المجسمة، بينما هو فى كتابه ينص صراحة على رفض التعطيل والتجسيم معاً ، وقد نشرت منذ عدة سنوات رسالة « حول » التجسيم عند المسلمين نفت هذا الافتراء بشكل قاطع.

ويخلص شـيخ الإسلام إلى أن التأويل الذى اختص الله به هو حقيقة ذاته وصفاته والتأويل المعلوم هو الأمر الذى يعلم العباد تأويله ، مثل تأويل الأمر بالصلاة هـو الصلاة نفسها ، وتأويل النهى عن القتل هو عدم القتل ، أما تأويل الخبر عن المستقبل كأشراط الساعة والقيامة والجنة والنار فهذا ينتظر ويأتى ولما يأتهم .

اللهم بصرنا بديننا واهدنا وثبت أقدامنا

أنظر :

١ – تحفة الإخوان فى صفات الرحمن: د. محمد بن محمد بن عبد العليم.

٢ – التجسيم عند المسلمين مذهب الكلامية : سهير محمد مختار ١٩٧١ .

٣ – فى التشريع الإسلامى ٠ د السيد أحمد خليل ١٩٦٧ دار المعارف .

٤ – القواعد المثلى : محمد بن صالح بن عثيميين . مكتبة السنة . طبعة محققة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام علم الأعلام ، أبو العباس أحمد بن تيمية الحرانى الدمشقي: الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(فصل) قوله تعالى **﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولانبى إلا إذا تمنّى، ألقى الشيطان فى أمنيته - إلى قوله - ليجعل ما يلقى الشيطان فتنة للذين فى قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم ، وإن الظالمين لفي شقاق بعيد، وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به ، فتخبت له قلوبهم، وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم﴾**[1].

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام : قاسية ، وذات مرض ، ومؤمنة مخبتة، وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لاتلين للحق اعترافا وإذعانا ، أو لا تكون يابسة جامدة فـ (الأول) هو القاسى وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر، لاينطبع ولايكتب فيه الإيمان ولايرتسم فيه العلم ، لأن ذلك يستدعى محلاً ليناً.

---

(١) الحج : ٥٢

- قال ابن كثير : أن النبى (ﷺ) كان إذا حدث نفسه ألقى الشيطان فى حديثه على جهة الحيطة، فيقول : لو سألت الله عز وجل أن يغنمك ليستمع المسلمون ، ويعلم الله عز وجل أن الصلاح فى غير ذلك ، فيبطل ما يلقى الشيطان

تمنّى : إذا حدث نفسه   فتنة : ضلالة

مرض : شرك ونفاق

أوتوا العلم : المقصود بهم المؤمنين ، تخبت : تخشع وتسكن

و(الثاني) لايخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه لايزول عنه لقوته مع لينه، أو يكون لينه مع ضعف وانحلال، فالثاني هو الذى فيه المرض ، والأول هو القوى اللين ، وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا، فإما أن تكون جامدة يابسة لاتلتوى ولاتبطش ، أو تبطش بعنف ، فذلك مثل القلب القاسى، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك الذى مرض ، أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم، فبالرحمة خرج عن القسوة، وبالعلم خرج عن المرض، فإن المرض من الشكوك والشبهات، ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات.

وفى قوله **﴿وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم﴾** دليل على أن العلم يدل على الإيمان ، ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الإيمان ، كما يتوهمه طائفة من المتكلمة، بل معهم العلم والإيمان، كما قال تعالى **﴿لكن الراسخون فى العلم منهم ، والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾**(١) وقال تعالى **﴿وقال الذين أوتوا العلم والإيمان﴾**(٢) .

وعلى هذا فقوله **﴿والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربّنا﴾**(٣) .

نظير هذه الآية : فإنه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم ، وأخبر هناك أنهم يقولون فى المتشابه **﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾**.

---

(١) النساء / ١٦٢ .

(٢) الروم / ٥٦ .

(٣) آل عمران / ٧ .

وكلا الموضعين موضع شبهة لغيرهم، وأن الكلام هناك فى المتشابه[1] وهنا فيما يلقى الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته، وجعل المحكم هنا ضد الذى نسخه الله مما ألقى الشيطان.

---

(١) اختلف العلماء فى تفسير المحكم والمتشابه .

أحدها : أن المحكمات هى قوله تعالى فى سورة الأنعام **﴿قل تعالوا ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا﴾** ١٥١/٦ ، إلى آخر الآية والآيتين اللتين بعدها، والمتشابهات هى التى تشابهت على اليهود ، وهى أسماء حروف الهجاء المذكورة فى أوائل السور ، وذلك أنهم أولوها على حساب الجمّل ، فطلبوا أن يستخرجوا منها مدة بقاء هذه الأمة ، فاختلط الأمر عليهم واشتبه ، هذا القول مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وزعم الفخر الرازى أن المراد به : أن المحكم مالا تختلف فيه الشرائع كالوصايا فى تلك الآيات الثلاث، والمتشابه ما يسمى بالمجمل أو هو ما تكون دلالة اللفظ بالنسبة إليه وإلى غيره على السوية إلا بدليل منفصل

ثانيها : أن المحكم هو الناسخ ، والمتشابهه هو المنسوخ ، وهو مروى عن ابن عباس أيضا وعن ابن مسعود وغيرهما.

ثالثها : أن المحكم ما كان دليله واضحاً لائحاً ، كدلائل الوحدانية والقدرة والحكمة، والمتشابه ما يحتاج فى معرفته إلى التدبر والتأمل وعزاه الرازى إلى الأصم وبحث فيه .

رابعها : أن المحكم كل ما أمكن تحصيل العلم به بدليل جلى أو خفى ، والمتشابه : مالاسبيل إلى العلم به كوقت قيام الساعة ومقادير الجزاء على الأعمال

وهذه الأقوال ذكرها الرازى ، وقد ذكر ابن جرير غيرها منها :

خامسها: أن المحكمات : ما أحكم الله فيها بيان حلاله وحرامه ، والمتشابه منها : ما أشبه بعضهم بعضا فى المعانى وإن اختلفت ألفاظه ، رواه ابن جرير عن مجاهد ، وعبارته عنده : محكمات ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك فهو متشابه يصرف بعضه بعضا وهو مثل قوله **﴿وما يضل به إلا الفاسقين﴾** ٢٦/٢ ، ومثل قوله **﴿كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون﴾** ١٢٥/٦ ، وكأن مجاهداً يعنى بالمتشابه : ما فيه إيهام أو عموم أو إطلاق، أو كل ما لم يكن حكما عمليا ، فهو عنده خاص بالانشاء دون الخبر

سادسها : أن المحكم من آى الكتاب : ما لم يحتمل من التأويل إلا وجها واحداً والمتشابه : ما احتمل أوجها . رواه ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير وعبادته عنده هكذا: =

ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : المحكم هو الناسخ والمتشابه المنسوخ[1]

أرادوا والله أعلم قوله **﴿فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته﴾** والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله[2] .

وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة ومقابل المنسوخ أخرى .

والمنسوخ يدخل فيه فى اصطلاح السلف، كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام وتقييد المطلق[3] .

= آيات محكمات هن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله منهن العباد كما ابتلاهم فى الحلال والحرام ، لايصرفن إلى الباطل ولايحرفن عن الحق . أ هـ

سابعها : أن التقسيم خاص بالقصص، فالمحكم منها ما أحكم، وفصل فيه خبر الأنبياء مع أممهم، والمتشابه . ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير فى السور ، وأطال فى التمثيل له

ثامنها أن المتشابه ما يحتاج إلى بيان وهو مروى عن الإمام أحمد والمحكم ما يقابله

تاسعها . أن المتشابه ما يؤمن به ولايعمل به ذكره ابن تيمية ، والظاهر أن جميع الأخبار فالمحكم هو قسم الإنشاء .

عاشرها: أن المتشابه آيات الصفات (أى صفات الله) خاصة ومثلها أحاديثها ذكره ابن تيمية .

(١) الطبرى جـ ١٧٤/٦ ، والنسخ فى اصطلاح الأصوليين رفع الشارع حكما شرعياً بدليل متراخ ، فالنسخ يكون فيه انفصال الناسخ والمنسوخ غير مقترنين زماناً بل يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ

(٢) القرطبى جـ ٤٧٧/٧

(٣) الموافقات للشاطبى جـ ٧٣/٣ ط صبيح .

فان هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ، ويدخل فيه المجمل[1] ، فإنه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه، فان فى ذلك جميعه نسخاً لما يلقيه الشيطان فى معانى القرآن، ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟ فإذا عرف الناسخ عرف المحكم، وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ ، كما يقال المحكم والمتشابه.

وقوله بعد ذلك ﴿ **ثم يحكم الله آياته** ﴾ [2]

جعل جميع الآيات محكمة ، محكمها ومتشابهها ، كما قال تعالى ﴿**الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت** ﴾[3].

---

(١) الاحتمال فى القرآن له أسباب

أحدها : أن يعرض من ألفاظ محتملة مشتركة وقعت فى التركيب لقوله ﴿**فأصبحت كالصريم**﴾ قيل : معناه كالنهار مبيضة لاشئ فيها ، وقيل كالليل مظلمة لاشئ فيها .

الثانى : من حذف فى الكلام ﴿**وترغبون أن تنكحوهن**﴾ قيل معناه ترغبون فى نكاحهن لمالهن ، وقيل معناه : عن نكاحهن لزمانتهنّ وقلة مالهن والكلام يحتمل الوجهين

الثالث من تعيين الضمير ﴿**أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح**﴾ فالضمير فى (يده) يحتمل عوده على الولى وعلى الزوج .

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء كقوله ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم** ﴾ فقوله (الراسخون) يحتمل أن يكون معطوفا على اسم الله تعالى ويحتمل أن يكون ابتداء الكلام.

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله ﴿**فلاتعضلوهن**﴾ .

السابع : من جهة التقديم والتأخير كقوله ﴿**ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى**﴾ تقديره : ولو كلمة سبقت من ربك أو أجل مسمى لكان لزاماً

الثامن : من جهة المنقول المنقلب كقوله ﴿**وطور سنيين**﴾ أى طور سينا ﴿**إن يتبعون إلا الظن**﴾.

(٢) الحج / ٥٢ .

(٣) هود / ١ .

وقال ﴿**تلك آيات الكتاب الحكيم**﴾[1] على أحد القولين، وهنالك، جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابها ، كما قال ﴿**منه آيات محكمات هُنّ أمُّ الكتاب وأُخَر متشابهات**﴾[2] وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن ، لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله فصار المحكم فى القرآن تارة يقابل بالمتشابه ، والحميع من آيات الله، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان . ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسحه الله مطلقا ، حتى يقول هذه الآية محكمة ليست مسوخة، ويجعل المنسوح ليس محكما، وإن كان الله أنزله أولا اتباعاً لظاهر من قوله فيسخ الله ويحكم الله آياته .

فهده ثلاث معان تقابل المحكم ينبغى التفطن لها .

وحماع دلك أن الإحكام تارة يكون فى التنزيل فيكون فى مقابلته ما يلقيه الشيطان، فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه[3] الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه، فإن الأحكام هو الفصل والتمييز، والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشئ ويحصل إتقانه ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل فى الحد بالمنع حزء معناه لاجميع معناه وتارة يكون فى إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى، أو يقال وهو أشبه بقول السلف: كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة طاهرة[4] وإلقاء الشيطان فى أمنيته قد يكون فى نفس المبلّغ، وقد يكون

---

(١) يونس / ١ .

(٢) آل عمران / ٧

(٣) المحكمات من أحكم الشئ بمعنى : وثقه وأتقنه ، والمعنى العام لهده المادة المنع ، فإن كل محكم يمنع بإحكامه تطرق الخلل إلى نفسه ومنه الحكم والحكمة الفرس، قيل وهى أصل المادة.

(٤) الموافقات للشاطبى حـ ٧٣/٣

فى فهمه كما قال ﴿أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها﴾[1] الآية ومعلوم أن من سمع النص الذى قد رفع حكمه أو دلالة له فإنه يلقى الشيطان فى تلك التلاوة ، اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذى به رفع الحكم وبان المراد، وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : المتشابه المنسوخ بهذا اعتبار والله أعلم.

وتارة يكون الإحكام فى التأويل[2] ، والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى تشتبه بغيرها ، وفى مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التى تشبه هذا وتشبه هذا ، فتكون محتملة للمعنيين ، ولم يقل فى المتشابه يعلم تفسيره ومعناه إلا الله ، وإنما قال ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين فى هذا الموضع فإن الله أخبر أن لايعلم تأويله إلا هو.

والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله (ﷺ) وجمهور التابعين وجماهير الأمة .

ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره بل قال ﴿كتاب أنزلناه إليك ليدبروا آياته﴾[3] .

وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات ، ومالا يعقل له معنى لا يتدبر وقال ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾[4] ولم يستثن شيئا منه نهى عن تدبره،

---

(١) الرعد / ١٧ .

(٢) التأويل يكون بمعنى التفسير ، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه ، واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول إليه، أى صار وأولته تأويلا أى صيرته، وقد عرفه بعض الفقهاء بقولهم: هو إبداء احتمال فى اللفظ مقصود بدليل خارج عنه .

(٣) ص / ٢٩ ، أى اتباعه بعمله .

(٤) النساء / ٨٢ .

والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله[١] فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله ، بل أمر بذلك ومدح عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبى (ﷺ) كحيى بن أخطب وغيه من طلب من حروف الهجاء التى فى أوائل السور تأويل هذه الأمة .[٢]

---

(١) روى مسلم عن عائشة أن النبى ﷺ قال حينما تلا هذه الآية قال (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم)

(٢) أخرج البخارى فى التاريخ وابن جرير عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله قال : مر أبو ياسر بن أخطب ، فجاء رجل من يهود لرسول الله (ﷺ) وهو يتلو فاتحة سورة البقرة **﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾** فأتى أخاه حيى بن أخطب فى رجال من اليهود ، فقال أتعلمون؟ والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أنزل عليه **﴿الم . ذلك الكتاب﴾** فقال : أنت سمعته. قال: نعم . فمشى حتى وافى أولئك النفر إلى رسول الله (ﷺ) فقالوا : ألم نقل إنك تتلو فيما أنزل عليك **﴿الم ذلك الكتاب﴾** ؟ فقال : بلى فقالوا : لقد بعث بذلك أنبياء ما نعلمه بيّن لنبى منهم ما مدة ملكه، وما أجل أمته غيرك ، الألف واحدة واللام ثلاثون والميم أربعون فهذه إحدى وسبعون سنة ، ثم قال : يا محمد هل مع هذا غيره؟ قال : نعم **﴿المص﴾** قال: هذه أثقل وأطول ، الألف واحدة واللام ثلاثون والميم أربعون والصاد تسعون هذه إحدى وثلاثون ومائة هل مع هذا غيره؟ قال : نعم **﴿الر﴾** قال : هذه أثقل وأطول : الألف واحدة واللام ثلاثون والراء مائتان ، هذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة هل مع هذه غيره؟ قال : نعم **﴿المر﴾** قال : هذه أثقل وأطول . هذه إحدى وسبعون ومائتان ثم قال لقد لبس علينا أمرك حتى ما ندرى أقليلا أعطيت أم كثيرا ثم قال : قوموا عنه. ثم قال أبو ياسر لأخيه ومن معه. ما يدريكم لعله قد جمع هذا كان لمحمد . إحدى وسبعون ، وإحدى وثلاثون ومائة وإحدى وثلاثون ومائتان ، وإحدى وسبعون ومائتان ، فذلك سبعمائة وأربع سنين ! فقالوا : لقد تشابه علينا أمره ، فيزعمون أن هذه الآيات نزلت فيهم **﴿وهو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾** الدر المنثور جـ٢/٧-٨ .

كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصائبئة المنجمين ، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاما ، لأن ذلك هو عدد ما للحروف فى حساب الجمل بعد إسقاط المكرر ، وهذا من نوع تأويل الحوادث التى أخبر بها القرآن فى اليوم الآخر .

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبى (ﷺ) فى وفد نجران من تأويل إنا ونحن[1] ، على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع » وهذا تأويل فى الإيمان بالله ، فأولئك تأولوا فى اليوم الآخر ، وهؤلاء تأولوا فى الله ، ومعلوم أنّ إنا ونحن من المتشابه ، فإنه يراد بها الواحد الذى معه غيره من جنسه ، ويراد بها الواحد الذى معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذى يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التى كل اسم منها يقوم مقام مسمى، فصار هذا متشابها لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع و«الأسماء المتشركة فى اللفظ»[2] هى من المتشابه وبعض «المتواطئة» أيضا من المتشابه، ويسميها أهل التفسير «الوجوه والنظائر»[3] وصنفوا كتب الوجوه والنظائر ، فالوجوه فى الأسماء المشتركة ، والنظائر فى الأسماء المتواطئة، وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين فى ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً فى الأسماء المشتركة ، فهى نظائر باعتبار اللفظ ووجوه باعتبار المعنى ، وليس الأمر على ما قاله ، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله .

---

(١) القرطبى جـ ٢ / ١٢٥٥ .

(٢) الاسم المشترك هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين ، فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة ، واختلف الناس فيه ، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع إما من واضعين بأن يضع أحدهما لفظ المعنى ثم يضعه آخر لمعنى آخر ، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين فى إفادته المعنيين .

(٣) المزهر فى علوم اللغة للسيوطى جـ ٣/٣ وما بعدها

والذين فى قلوبهم زيغ[1] يدعون المحكم الذى لا اشتباه فيه مثل ﴿وإلهكم إله واحد[2] - إننى أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى[3] - ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله[4] - ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك[5] - لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد[6]﴾ ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وصفوه على غير مواضعه، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التى أخبر عنها ، وذلك أن الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر وإخبار[7].

فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأموربه ، كما قال من قال من السلف إن السنة هى تأويل الخبر .

قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله (ﷺ) يقول فى ركوعه وسجوده «سبحانك اللهم وبحمدك واستغفره إنه كان تواباً»[8].

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ، ليس تأويله فهم معناه وقد جاء اسم (التأويل) فى القرآن فى غير موضع وهذا معناه قال الله تعالى

---

(١) الزيغ : الميل ومنه زاغت الشمس وزاغت الأبصار ويقال : زاغ يزيغ زيغاً إذا ترك القصد.

(٢) البقرة / ١٦٣ . (٣) طه / ١٤

(٤) المؤمنون / ٩١ . (٥) الإسراء / ١١١ .

(٦) الصمد / ٣ - ٥ .

(٧) هذه الأساليب التى نزاولها إنما تنحصر فى قسمين اثنين : أساليب خبرية وأساليب إنشائية .
أن الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب سمى كلاما خبرياً .
وإن كان الكلام بخلاف ذلك أى لايحتمل الصدق والكذب لذاته ولايصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، لعدم تحقق مدلوله فى الخارج وتوقفه على النطق به سمى كلاما إنشائيا.

(٨) البخارى فى كتاب الأذان باب ١٣٩ التسبيح والدعاء فى السجود حديث رقم ٨١٧ مسلم فى كتاب الصلاة باب ما يقال فى الركوع والسجود .

﴿ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم، هدى ورحمة لقوم يؤمنون، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾[1].

فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لايشتبه ثم قال (هل ينظرون) أى ينتظرونه **﴿إلا تأويله يوم يأتى تأويله﴾** إلى آخر الآية.

وإنما ذلك مجئ ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها، كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجئ ربك والملك صفاً صفاً، وما فى الآخرة من الصحف والموازين، والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك[2]، فحينئذ يقولون **﴿قد جاءت رسل ربنا بالحق؟ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا؟ أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل﴾**[3].

وهذا القدر الذى أخبر به القرآن من هذه الأمور لايعلم وقته وقدرته وصفته إلا الله، فإن الله يقول **﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين﴾**[4].

ويقول « أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولاخطر على قلب بشر »[5] وقال ابن عباس: ليس فى الدنيا مما فى الجنة

---

(١) الأعراف / ٥٢ وانظر تفسيرها فى الطبرى جـ ٢٣٧/١٢

(٢) الطبرى جـ ٣٧٩/١٢

(٣) الأعراف / ٥٣

(٤) السجدة / ١٧.

(٥) البخارى فى كتاب التفسير باب (ومن سورة تنزيل السجدة) حديث رقم ٤٧٨٠
مسلم فى كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها جـ ١٠ / ٢٨٢.
الترمذى فى كتاب التفسير باب (ومن سورة الواقعة) حديث رقم ٣٢٩٢
ابن ماجة فى كتاب الزهد باب ٣٩ صفة الجنة حديث رقم ٤٣٢٨

إلا الأسماء[1] .

فإن الله قد أخبر أن فى الجنة خمراً ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينها تباين عظيم مع التشابه كما فى قوله **﴿وأتوا به متشابها﴾**[2]. على أحد القولين أن يشبه ما فى الدنا وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق من بعض الوجوه ، فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسمَاء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لاندركها فى الدنيا، ولاسبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه، وتلك الحقائق على ما هى عليه هى تأويل ما أخبر الله به ، وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئيس من المتفلسفة وغيرهم ، فإنهم ينكرون أن يكون فى الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن ، ومن دخل فى الإسلام ونافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحانى إن كان من المتفلسفة الصابئة[3] المنكرة لحشر الأجساد، وإن كانه من منافقة الملتين المقرين بحشر الأجساد ، تأول ذلك على تفهيم النعيم الذى فى الجنة من الروحانى والسماع الطيب والروائح العطرة، فكل ضال يحرف الكلم

---

(١) ابن كثير جـ ١/٦٣ .　　　(٢) البقرة / ٢٥ .

(٣) يقول صاحب الملل والنحل : إن الصبوة هى مقابل الحنيفية ، وهى اللغة صبا الرجل إذا مال وزاغ، فبحكم ميل هؤلاء عن سنن الحق وزيغهم عن نهج الأنبياء قيل لهم الصابئة .
ومذهب هؤلاء أن للعالم صانعاً فاطراً حكيماً مقدساً عن سمات الحدثان والواجب علينا معرفة العجز عن الوصول إلى جلاله ، وإنما يتقرب إليه بالمتوسطات المقربين لديه وهم الروحانيون المطهرون المقدسون
وهم يقولون أن الأنبياء أمثالنا فى النوع وأشكالنا فى الصورة يشاركوننا فى المادة يأكلون مما نأكل ويشربون مما نشرب ويساهموننا فى الصورة ، أناس بشر مثلنا فمن أين لنا طاعتهم بأية مزية لهم لزم متابعتهم **﴿ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون﴾** حـ ٣/٩٥ .

عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته، وكان في هذا أيضا متبعاً للمتشابه ، إذ الأسماء تشبه الأسماء ، والمسميات تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها ، **فهؤلاء** يتبعون هذا المتشابه (**ابتغاء الفتنة**) بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق **﴿وابتغاء تأويله﴾** ليردوه إلى المعهود الذى يعلمونه في الدنيا ، قال الله تعلى **﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾** فإن تلك الحقائق قال الله فيها **﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين﴾**.

لاملك مقرب ولا نبى مرسل .

وقوله **﴿ وما يعلم تأويله ﴾** أما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب أو على المتشابه فإن كان عائداً على الكتاب كقوله (منه) و (منه) فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح ، فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التى فيها إخبار عن الغيب الذى أمرنا أن نؤمن به لايعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله .

وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله **﴿ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم ، هدى ورحمة لقوم يؤمنون، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله﴾**[1] .

فجعل التأويل الجائز للكتاب المفصل .

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتا وقدراً ونوعاً وحقيقة إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله **﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾**[2] .

---

(١) الأعراف / ٥٢ .

(٢) يونس / ٣٩ قيل الفهم والمعرفة ، وقيل لم يحصلوا ما فيه من الهدى ودين الحق .

وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة ، وصار هذا بمنزلة قوله ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، قل : إنما علمها عند ربى لا يجليها لوقتها إلا هو ، ثقلت فى السموات والأرض﴾[1] إلى قوله ﴿إنما علمها عند الله﴾ وكذلك قوله ﴿يسألك الناس عن الساعة قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا﴾[2].

فأخبر أن ليس علمها إلا عند الله ، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به ، فعلم تأويله كعلم الساعة، والساعة من تأويله ، وهذا واضح بين ، ولاينافى كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأهوالها ما علمناه ، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا.

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه، كما يقوله كثير من الناس فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهى، ولهذا فى الآثار (العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه)[3] لأن المقصود فى الخبر الإيمان، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من المتشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهى، ولهذا قال بعض العلماء: المتشابه: الأمثال والوعد والوعيد والمحكم والأمر والنهى[4].

---

(١) الأعراف / ٨٧ .　　(٢) الأحزاب / ٦٣ .

(٣) المتشابه يطلق فى اللغة على ماله أفراد أو أجزاء يشبه بعضه بعضاً وعلى ما يشتبه من الأمر أى يلتبس .

قال فى الأساس: وتشابه الشيئان واشتبها ومشتبهته به وشبهته إياه واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضا ، وفى القرآن المحكم والمتشابه ، وشبه عليه الأمر ، لبس عليه ، وإياك والمشبهات الأمور المشكلات

(٤) سبق تفصيل معنى المتشابه .

فإنه متميز غير مشتبه بغيره ، فإنه أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع ، وأمور نتركها لابد أن نتصورها .

ومما جاء من لفظ (التأويل) فى القرآن قوله تعالى ﴿**بل كذوبا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله**﴾[1] .

والكناية عائدة على القرآن أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن.

قال تعالى ﴿**وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه؟ قل : فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ، ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين**﴾[2] فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله[2] وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله ﴿**وما كان ربك ليهلك القرى بظلم**﴾[3] وقوله ﴿**وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم**﴾[4] لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال ﴿**أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من**

---

(١) يونس / ٣٩ .

(٢) يونس / ٣٧ — ٤٠ .

(٣) أى مثل هذا القرآن لايكون إلا من عند الله ولا يشبه هذا كلام البشر .

(٣) هود / ١١٧ .

(٤) الأنفال / ٣٣ .

استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين﴾[1].

فهذا تعجيز لجميع المخلوقين ، قال تعالى ﴿ **ولكن تصديق الذى بين يديه**﴾ أى مصدق الذى بين يديه ﴿**وتفصيل الكتاب**﴾ أى مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذى بين يديه ومفصل الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدى القائلين (افتراه) ودل على أنهم هم المفترون قال ﴿**بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله**﴾ أى كذبوا بالقرآن الذى لم يحيطوا بعلمه. ولما يأتهم تأويله .

ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله ، فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والايمان بعلمه ، ولما يأتهم تأويله ، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معانى الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع الخبر به ، وفرق بين معرفة الخير وبين المخبر به ، فمعرفة الخبر هى معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة المخبر به هى معرفة تأويله .

(ونكتة ذلك) أن الخبر لمعناه صورة علمية وجودها فى نفس العالم كذهن الإنسان مثلا، ولذلك المعنى حقيقة ثابتة فى الخارج عن العلم، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهنى ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجية ، فالتأويل هو الحقيقة الخارجة، وأما معرفة تفسيره فهو معرفة الصورة العلمية، وهذا هو الذى بيناه فيما تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه لحكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله

ويبين ذلك أن الله يقول عن الكفار ﴿**وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لايؤمنون بالآخرة حجابا مستوراً وجعلنا على قلوبهم أكنة أن**

---

(١) يونس / ٣٨ .

يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا﴾[1].

فقد أخبر – ذما للمشركين – أن إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا ، فلو كان أهل العلم والإيمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك ، وفي قوله (أن يفقهوه) يعود إلى القرآن كله ، فعلم أن الله يحب أن يفقه ، ولهذا قال الحسن البصرى : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما ذا أنزلت وماذا أعنى بها ، وما استثنى من ذلك لامتشابها ولاغيره.

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات أقف عند كل آية وأسأله عنها [2].

فهذا ابن عباس حبر الأمة وهو أحد من كان يقول : لا يعلم تأويله إلا الله[3] يجيب مجاهداً عن كل آية في القرآن.

---

(١) الاسراء / ٤٥ – ٤٦ . روى أبو يعلى عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت (لما انزلت ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ جاءت العوراء أم جميل ولها ولولة وفي يدها فهر وهي تقول مذمما أبينا – أو أبينا – قال أبو موسى الشك مني – ودينه قلينا وأمره عصينا ، ورسول الله (ﷺ) جالس وأبو بكر إلى جنبه . فقال أبو بكر : لقد أقبلت هذه وأنا أخاف أن تراك فقال: إنها لن ترانى، وقرأ قرآنا اعتصم به منها ﴿وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لايؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً﴾ قال : فجاءت حتى قامت على أبي بكر ، فلم تر النبي (ﷺ) فقالت: يا أبا بكر بلغني أن صاحبك هجاني، فقال أبو بكر : لا ورب هذا البيت ما هجاك . قال فانصرفت وهي تقول : لقد علمت قريش أني بنت سيدها .

(٢) المنار جـ ١٤٧/٣ .

(٣) وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : أنا ممن يعلم تأويله .

وهذا هو الذى حمل مجاهداص ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله **﴿والراسخون فى العلم﴾** فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل[1].

لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا هو التأويل المنفى عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ (التأويل) وبه أشير إلى بين ما عناه الله فى القرآن ، وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين، فبسبب الاشتراك فى لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور فى القرآن ، ومجاهد إمام التفسير .

قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك

وأما التأويل فشأن آخر ، ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ، ولا قال هذه من المتشابه الذى لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إنّ فى القرآن آيات لا تعلم معناها ولايفهمها رسول الله (ﷺ) ولا أهل العلم والإيمان وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لاريب فيه[2].

---

(١) يقول ابن قتيبة (ولسنا ممن يزعم أن التشابه فى القرآن لايعلمه الراسخون فى العلم وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى ولم ينزل الله شيئا من القرآن إلا لينفع به عباده ويدلّ به على معنى أراده ، فلو كان المتشابه لايعلمه غيره للزمنا للطاعن مقال وتعلق علينا بعلة ، وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله (ﷺ) لم يكن يعرف المتشابه ثم قال : وإنا لم نر المفسرين توقفوا عن شئ من القرآن فقالوا : هذا متشابه لايعلمه إلا الله ، بل أقرّوه كله على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة فى أوائل السور) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٩٨ وما بعدها

(٢) ويؤكد هذا القول ما ذكره ابن تيمية فى تفسير سورة الإخلاص بقوله :

والمقصود هنا أنه لايجوز أن يكون الله أنزل كلاما لا معنى له ، ولايجوز أن يكون =

وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام فى الكلام فى آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك ، فلقبوها (هل يجوز أن يشتمل القرآن على مالا يعلم معناه؟) وأما (تعبدنا بتلاوة حروفه بلافهم) فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التى هى تحريف الكلم عن مواضعه ، والغالب على كلا الطائفتين الخطأ، أولئك يقصرون فى فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانىّ﴾[1] وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه .

= الرسول وجميع الأمة لايعلمون معناه كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين ، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ سواء كان مع هذا تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون ، أو كان للتأويل معنيان يعلمون أحدهما ولايعلمون الآخر ، وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لايعلم معنى المتشابه من القرآن ، وبين أن يقال الراسخون في العلم ، يعلمون كان هذا الإثبات خيراً من ذلك النفى ، فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف ، على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره، وهذا مما يجب القطع به ، وليس معنا دليل قاطع على أن الراسخين في العلم لايعلمون تفسير المتشابه ، فإن السلف قد قال كثير منهم إنهم يعلمون تأويله ، منهم مجاهد مع جلالة قدره والربيع بن أنس ومحمد بن جعفر بن الزبير ونقلوا ذلك عن ابن عباس وأنه قال : أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله) وقول أحمد فيما كتبه في (الرد على الزنادقة والجهمية)، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله وأن المذموم تأويله على غير تأويله وأما تفسيره المطابق لمعناه فهذا محمود ليس بمذموم وهذا يقتضى أن الراسخين فى العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه عنده وهو التفسير فى لغة السلف ولهذا لم يقل أحمد ولا غيره من السلف : إن في القرآن آيات لايعرف الرسول ولا غيره معناها بل لايتلون لفظا لايعرفون معناه .

(١) البقرة ٧٨١ رو ابن جرير عن ابن عباس : الأميون قوم لم يصدقوا رسولا أرسله الله، ولا كتاباً أنزله فكتبوا كتاباً بأيديهم، ثم قالوا لقوم سفلة جهال، هذا من عند الله وقال ، قد أخبرهم أنهم يكتبون بأيديهم ثم سماهم أميين لجحودهم كتب الله ورسوله .

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال : (لايجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئا خلافا للحشوية) وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بمالا معنى له .

وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وبين نفى المعنى عند المتكلم ونفى الفهم عند المخاطب بون عظيم .

. ثم احتج بما لا يجرى على أصله فقال : هذا عبث والعبث على الله محال، وعنده أن الله لا يقبح منه شئ أصلا بل يجوز أن يفعل كل شئ ، وليس له أن يقول العبث صفة نقص ، فهو منتف عنه ، لأن النزاع فى الحروف وهى عنده مخلوقة من جملة الأفعال ، ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولاعقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين وحار عقولهم : أن يدعى التأويل أخطأوا فى زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفى دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذى هو تحريف الكلم عن مواضعه ، فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم ، وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذى يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن ، فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه وصاروا مراتب ما بين قرامطة[1] وباطنية[2] يتأولون الأخبار والأوامر ، وما بين صابئة

---

(١) القرامطة وهم يدعون إن الله نور علوى لا تشبهه الأنوار ، ولايمازجه الظلام، وأنه تولد من النور العلوى النور الشعشمانى ، فكان منه الأنبياء والأئمة ، فهم بخلاف طبائع الناس وهم يعلمون الغيب وتقدرون على كل شئ ولايعجزهم شئ ويقهرون ولا يقهرون ولهم علامات معجزات وأمارات ومقدمات قبل مجيئهم وظهورهم ، وزعموا أنه تولد من النور الشعشمانى نور ظلامى ، وهو النور الذى تراه فى الشمس والقمر والكواكب والنار والجواهر الذى يخالطه الظلام ، غير أن الخلق كله تولد من القديم البارئ وهو النور العلوى الذى لم =

فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء ، وما بين جهمية[1] ومعتزلة[2] يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر

= يزل ولايزول ، سبق الحوادث وأبدع الخلق من غير شيء كان قبله قدره نافذ وعلمه سابق ، لم يزعمون أن الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الفرائض نافلة لا فرض، وإنما هو شكر للمنعم ، وأن الرب لا يحتاج إلى عباده خلقه ، وإنما ذلك شكرهم ، فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل ، والاختيار في ذلك إليهم، وزعموا أنه لا جنة ولا نار ، ولابعث ولانشور ، وأن من مات بلى جسده ، ولحق روحه بالنور الذى تولد منه .

= (٢) الباطنية : قوم تستروا بالإسلام ومالوا إلى الرخص وعقائدهم وأعمالهم تباين الإسلام بالمرة فمحصول قولهم تعطيل الصانع وأبطال النبوة والعبادات وانكار البعث ولكنهم لايظهرون هذا في أول أمرهم ، بل يزعمون أن الله حق وأن محمداً رسول الله والدين صحيح لكنهم يقولون لذلك سر غير ظاهر وقد تلاعب بهم إبليس فبالغ وحسن لهم مذاهب مختلفة ولهم ثمانية أسماء .

(١) الجهمية : أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمذ وقتله سالم بن أحوز المازنى بمرو فى آخر ملك بنى أمية ، ووافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء منها : لايجوز أن يوصف البارى بصفة يوصف بها خلقه ، قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أو لم يبق ، فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد، وإن لم يبق فقد تغير، والمتغير مخلوق ليس بقديم ، ومنها قوله فى القدرة الحادثة ، أن الانسان ليس يقدر على شيء ولايوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله لاقدرة له ولا إرادة .

(٢) المعتزلة ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية وهم يقولون أن الله تعالى قديم والقدم أخص وصف ذاته ونفوا الصفات القديمة أصلا ، فقالوا هو عالم بذاته قادر بذاته حى بذاته لا بعلم وقدرة وحياة هى صفات قديمة ومعان قائمة به لأنه لو شاركته الصفات فى القدم الذى هو أخص الوصف لشاركته فى الإلهية ، واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق فى محل وهو حرف وصفات كتاب أمثاله فى المصاحف حكايات عنه واتفقوا على نفى رؤية الله تعالى بالإبصار فى دار القرار ونفى التشبيه عنه من كل وجه جهة ومكاناً وصورة وجسما وتحيزاً وانتقالاً وزوالا وتغيراً وتأثراً وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها . واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا فى الدار الآخرة والرب منزه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر .

وفى آيات القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد وافقهم بعض متأخرى الأشعرية على ما جاء فى بعض الصفات ، وبعضهم فى بعض ما جاء فى اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة ، وإن كان تغلب عليهم السنة ، فقد يتأولون أيضا مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع، رأوا أيضا أن النصوص دلت على معرفة معانى القرآن ، ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لايفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل ، لكن اخطأوا فى معنى التأويل الذى نفاه الله ، وفى التأويل الذى أثبتوه وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل ، وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالا ولكن بفرية على الله، وقول عليه مالا يعلمونه ، وإلحاد فى أسمائه وآياته ، فهذا هذا

ومنشأ الشبهة الاشتراك فى لفظ التأويل .

فإن (التأويل) فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم هو : صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى المرجوح لدليل يقترن به[1] .

وهذا التأويل الذى يتكلمون عليه فى أصول الفقه ومسائل الخلاف ، فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر : هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه

---

(١) المنار جـ ١٤٤/٣ .

عن المعنى الظاهر، وهذا هو التأويل الذى يتنازعون فيه في: مسائل الصفات إذا صنف بعضهم فى إبطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم: آيات الصفات لاتؤول، وقال الآخر: بل يجب تأويلها ، وقال الثالث : بل التأويل جائز ، يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما (التأويل) فى لفظ السلف فله معنيان (أحدهما) تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل ، والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو ومترادفا ، وهذا والله أعلم هو الذى عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ، ومحمد بن جرير الطبرى يقول فى تفسيره : القول فى تأويل قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير.

و (المعنى الثانى) فى لفظ السلف ، وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبا، كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشئ المخبر به ، وبين هذا المعنى والذى قبله بون ، فإن الذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم ، والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح ، ويكون وجود التأويل فى القلب واللسان له الوجود الذهنى واللفظى والرسمى ، وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة فى الخارج ، سواء كانت ماضية أو مستقبلة ، فإذا قيل : طلعت الشمس، فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة فى الخارج ، بما هو عليه من صفاتها وشئونها وأحوالها ، وتلك الحقائق لا تعرف على ما هى عليه بمجرد الكلام ولإخبار ، وإلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار ، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب إما بضرب المثل، وإما بالتقريب، وإما بالقدر المشترك بينها وبين غيرها، وإما بغير ذلك وهذا

الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها .

وقد قدمنا التبيين فى ذلك .

ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف **﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك﴾**[1] .

وقوله **﴿ودخل معه السجن فتيان ، قال أحدهما : إنى أرانى أعصر خمراً وقال الآخر : إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه، نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين ، قال : لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما قبل أن يأتيكما﴾**[2] .

وقول الملأ : **﴿أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ، وقال الذى نجا مها وادّكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون﴾**[3] .

وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى إليه أبويه **﴿وقال: ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين، ورفع أبويه على لعرش وخروا له سجداً ، وقال: يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقا﴾**[4]

فتأويل الأحاديث التى هى رؤيا المنام هى نفس مدلولها التى تؤول إليه كما قال يوسف **﴿هذا تأويل رؤياى من قبل﴾** .

---

(١) يوسف / ٦ (تأويل الأحاديث) أى تعبير الرؤيا .

(٢) يوسف / ٣٧ .

(٣) يوسف / ٣٩ أى لو كانت رؤيا صحيحة من أخلاط ، لما كان لنا معرفة بتأويلها وهو تعبيرها.

(٤) يوسف /٩٩-١٠٠ ، التأويل هنا بمعنى ما يصير إليه الأمر .

والعالم بتأويلها الذى يخبر به . كما قال يوسف ﴿لا يأتيكما طعام ترزقانه﴾ أى فى المنام ﴿إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما﴾ أى قبل أن يأتيكما التأويل وقال الله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا﴾[1] قالوا : أحسن عاقبة ومصيراً[2] .

فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذى هو الرد إلى الكتاب والسنة، والتأويل فى سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا ، والتأويل فى الأعراف ويونس تأويل القرآن، وكذلك فى سورة آل عمران.

وقال تعالى في قصة موسى والعالم ﴿قال هذا فراق بينى وبينك سأنبئك بتأويل مالم تستطع عليه صبرا﴾[3] إلى قوله ﴿وما فعلته عن أمرى ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبرا﴾[4] .

فالتأويل هنا تأويل الأفعال التى فعلها العالم من خرق السفينة، بغير إذن صاحبها ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل لا تأويل قول ، وإنما كان كذلك لأن التأويل مصدر أوله يؤوله تأويلاً، مثل حول تحويلا، وعول تعويلاً ، وأول يؤول تعدية آل يؤول أولا مثل حال يحول حولاً ، وقولهم: آل يؤول، أى عاد إلى كذا ورجع إليه، ومنه (المآل) وهو ما يؤول إليه الشئ ويشاركه فى الاشتقاق الأكبر (الموئل) فإن وأل وهذا من أول ، والموئل المرجع قال تعالى ﴿لن يجدوا من دونه موئلا﴾.

---

(١) النساء / ٥٩ .

(٢) أورده ابن كثير نقلا عن السدى جـ ٥١٨/١.

(٣) الكهف ٧٨١ والمقصود بتأويل : تفسير .

(٤) الكهف ٨٢١ .

ومما يوافقه في اشتقاق الأصغر (الآل) فإن آل الشخص من يؤول إليه؟ وهذا لايستعمل إلا في عظيم ، بحيث يكون المضاف إليه يصلح أن يؤول إليه الآل، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون، بخلاف الأهل والأول أفعل لأنهم قالوا في تأنيثه أولى ، كما قالوا جمادى الأولى وفي القصص **﴿وله الحمد في الأولى والآخرة﴾**[1].

ومن الناس من يقول فوعل ، ويقول أولة ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب، بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل لا فوعل، فإن فوعل مثل كوثر وجوهر مصروف ، سمى المتقدم أول ، والله أعلم لأن ما بعده يؤول إليه ويبنى عليه، فهو أس لما بعده وقاعدة له ، والصيغة صيغة تفضيل مثل أكبر وكبرى ، وأصغر وصغرى ، الا من باب أحمر وحمراء، ولهذا يقولون جئته أول من أمس وقال **﴿من أول يوم﴾**[2] **﴿وأنا أول المسلمين﴾**[3]. **﴿ولا تكونوا أول كافرين﴾**[4].

ومثل هذا أول هؤلاء فهذا الذى فضل عليهم في الأول ، لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه، وهذا السابق كلهم يؤول إليه ، فإن من تقدم في فعل فاستبق به من بعده كان السابق الذى يؤول الكل إليه، فالأول له وصف السؤد والاتباع .

ولفظ (الأول) مشعر بالرجوع والعود ، والأول مشعر بالابتداء ، والمبتدأ خلاف العائد لأنه إن كان أولا لما بعده ، فإنه يقال أول المسلمين وأول يوم فما

---

(١) القصص ٧٠١ .

(٢) التوبة / ١٠٨ .

(٣) الأنعام / ١٦٣ .

(٤) البقرة / ٤١ .

فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف[1] .

وإذا قلنا : آل فلان ، فالعود إلى المضاف لأن ذلك صيغة تفضيل فى كونه مآلا ومرجعاً لغيره، لأن كونه مفضلاً دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع، إذ لا فضل فى كون الشئ راجعا إلى غيره إليه .

وإنما الفضل فى كونه هو الذى يرجع إليه ويؤال ، فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل فى كونه مآلا ومرجعاً والتفضيل المطلق فى ذلك يقتضى أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم .

فتأويل الكلام ما أوله إليه الكلام ، أو ما يؤول إليه الكلام ، أو ما تأوله المتكلم ، فإن التفعيل يجرى على غير فعل ، كقوله **﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾**[2] فيجوز أن يقال تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلا ، والمصدر واقع موقع الصفة، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاصل ، كعدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير ، وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه ، أو تأول هو إليه ، والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤوّل إلى حقيقته التى هى عين المقصود به، كما قال بعض السلف فى قوله **﴿لكل نبأ مستقر﴾**[3] .

قال : حقيقة[4] فإن إن كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع ، بل كان كذبا ، وإن كان طلباً

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى القرطبى جـ ٢٨٤/١ .

(٢) المزمل ٨١ .

(٣) الأنعام / ٦٧ .

(٤) أورده ابن كثير نقلا عن ابن عباس جـ ١٤٣/٢ .

إلى الحقيقة المطلوبة ويؤول ويرجع ، وإن لم يكن مقصوده موجودا ولا حاصلا ، ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول، كما روى عن النبى (ﷺ) أن تلا هذه الآية **﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شعيا﴾** قال : أنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد[1] .

(فصل)

وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك فى المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله[2] ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذى استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا فى كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا وجهين :

الأول : من قال إن هذا المتشابه وأنه لا يفهم معناه ، فيقول أما الدليل على بطلان دلك فإنى ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولاغيره أن جعل ذلك من المتشابه الداخل فى هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه.

وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمى الذى لايفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلاما لايفهمه أحد معناه ، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا فى أحاديث الصفات تمر كما جاءت.

---

(١) الأنعام / ٦٥ أورده ابن كثير وعزاه إلى الإمام أحمد فى مسنده والترمذى عن الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عباس عن أبى بكر بن أبى مريم ثم قال · هدا حديث غريب.

(٢) أورده صاحب المنار جـ ١٣٧/٣ وعزاه إلى ابن تيمية .

ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص على مادلت عليه؛ ونصوص أحمد والأئمة قبله بينه في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية منها ، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمونه منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك .

وأحمد قد قال : في غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت في أحاديث الوعد مثل قوله «من غشنا فليس منا»[1] وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كلمة عن مواضعه . كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية[2] أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن ، وتكلم أحمد على ذلك المتشابة وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله ، فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأن لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين ، والتأويل المردود هو

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي (ﷺ) «من غشنا» حديث رقم ٤٣ .
البخاري في كتاب الفتن باب ٩٣ قول النبي (ﷺ) «من حمل علينا السلاح» .
عن أبي هريرة قال « من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا» .
(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص ٣٧ وما بعدها .

صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره ، فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور فى الآية وأنه لا يعلمه إلا الله ، لكان فى هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها ، لكن ذلك لايعلمه إلا الله ، وليس هذا مذهب السلف والأئمة ، وإنما مذهبهم نفى هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كما جاءت ، دالة على المعانى ، لاتحرف ولايلحد فيها . والدليل على أن هذا ليس بمتشابه ، لا يعلم معناه أن نقول : لاريب أن الله سمى نفسه فى القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزيز والجبار والعليم والقدير والرءوف ونحو ذلك ، ووصف نفسه بصفات مثل سورة الإخلاص وآية الكرسى وأول الحديد وآخر الحشر وقوله **﴿إن الله بكل شئ عليم﴾**[1] **﴿على كل شئ قدير﴾**[2] وأنه **﴿يحب المتقين﴾**[3] **﴿والمقسطين﴾**[4] **﴿المحسنين﴾**[5] وأنه يرضى على الذين آمنوا وعملوا الصالحات **﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾**[6] **﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله﴾**[7] **﴿ولكن كره الله انبعاثهم﴾**[8] **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**[9] **﴿ثم استوى على العرش﴾**[10] **﴿يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم﴾**[11] **﴿وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله وهو الحكيم العليم﴾**[12] **﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾**[13] **﴿إننى معكما أسمع وأرى﴾**[14] **﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾**[15] **﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى﴾**[16]

---

(١) العنكبوت / ٦٢ . (٢) البقرة / ٢٠ . (٣) آل عمران / ٧٦ .
(٤) الممتحنة / ٨ . (٥) آل عمران / ١٣٤ . (٦) الزخرف / ٥٥ .
(٧) محمد / ٢٨ . (٨) التوبة / ٤٦ . (٩) طه / ٥ .
(١٠) الأعراف / ٥٤ . (١١) الحديد / ٤ . (١٢) فاطر / ١٠ .
(١٣) فاطر / ١٠ . (١٤) طه / ٤٦ . (١٥) الأنعام / ٣ .
(١٦) ص / ٧٥ .

﴿بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾[1]. ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾[2] ﴿يريدون وجهه﴾[3] ﴿ولتصنع على عينى﴾[4] إلى أمثال ذلك.

فيقال لمن ادعى فى هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا فى جميع ما سمى الله ووصف به نفسه أم فى البعض ؟ فإن قلت : هذا فى الجميع كان هذا عناداً ظاهراً وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام بل كفر صريح، فإنا نفهم من قوله ﴿إن الله بكل شئ عليم﴾[5] معنى ونفهم من قوله ﴿إن الله على كل شئ قدير﴾[6] معنى ليس هو الأول . ونفهم من قوله ﴿ورحمتى وسعت كل شئ﴾[7] معنى ونفهم من قوله ﴿إن الله عزيز ذو انتقام﴾[8] معنى ، وصبيان المسلمين بل وكل عامل يفهم هذا ، وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة من يقول : إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علما محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شئ قط ، وكذلك فى قوله ﴿ولايحيطون بشئ من علمه﴾[9].

يطلق هذا اللفظ من غير أن نقوله علم .

وهذا الغلو فى الظاهر من جنس غلو القرامطة فى الباطنه ، لكن هذا أيبس وذاك أكفر .

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا؟ فإن قال : لا كان معطلا محضاً ، وما أعلم مسلماً يقول

---

(1) المائدة / ٦٤ . (2) الرحمن / ٢٧. (3) الأنعام / ٥٢

(4) طه / ٣٩ . (5) العنكبوت / ٦٢ . (6) البقرة / ٢٠

(7) الأعراف / ٥٦ . (8) ابراهيم / ٤٧ . (9) آية الكرسى .

هذا، وإن قال : نعم ، قيل له : فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعانى من الرحمة والعلم وكلاهما فى الدلالة سواء؟

فلابد أن يقول : نعم ، لأن ثبوت الصفات محال فى العقل، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات ، فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثانى، كما سنذكره ، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض ، فيقال له : ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيته أو سكت عن إثباته ونفيه ، فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع ، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر ، أو من جهة العقل بأن على المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر ، وكلا الوجهين باطل فى أكثر المواضع؟

أما (الأول) فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير علىّ عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ، ليس بينها فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما (الثانى) فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته ؟

فإن قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة فى حقنا هى رقة تمتنع على الله، قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة فى حقنا هى ميل يمتنع على الله.

فإن قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه .

قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته .

وإن قال : وهو حقيقة قوله : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل ، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى

الطريقتين ، لأن الفعل دل على القدرة والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة ، قيل له الجواب من ثلاث أوجه :

أحدها : أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضا على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة والتقريب والادناء.

وأنواع التخصيص التى لاتكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة وأما التخصيص بالإنعام ، فتخصيص خاص ، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص وما سلكه فى مسلك الإرادة، يسلك فى مثل هذا .

الثانى : يقال له هب أن العقل لايدل على هذا فإنه لاينفيه إلا بمثل ما ينفى به الإرادة والسمع ، دليل مستقل بنفسه بل الطمائنينة إليه فى هذه المضايق أعظم ودلالته أتم فلأى شئ نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص تفرق فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها فى إثباته الإرادة زيادة على الفعل .

الثالث: يقال له إذا قال لك الجهمى الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم أن أن إثبات إرادة تقتضى محذورا إن قال بقدمها ومحذوراً إن قال بحدوثها .

وهنا اضطربت المعتزلة ، فانهم لايقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم، ولايقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم .

فصاروا حزبين : البغداديون وهم أشد غلوا فى البدعة فى الصفات وفى القدر نفوا حقيقة الإرادة .

وقال الجاحظ[1] : لا معنى لها إلا عدم الإكراه.

وقال الكعبى : لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده .

والبصريون كأبى على[2] وأبى هاشم[3] : قالوا : تحدث إرادة لا فى محل

---

(١) كان من فضلاء المعتزلة والمصنف لهم وقد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة وانفرد عن أصحابه بمسائل منها قوله : إن المعارف عنها ضرورية طباع وليس شئ من ذلك من أفعال العباد وليس للعباد كسب سوى الإرادة ويحصل أفعاله منه طباعاً ، ومنها قوله فى أهل النار إنهم لايخلدون فيها عذاباً بل يصيرون إلى طبيعة النار ، وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها دون أن يدخل فيها أحد ومذهبه مذهب الفلاسفة فى نفى الصفات وفى اتيان القدر خيره وشره من العبد

(٢) أبى على الجبائى . الذى أضل أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية فى زمانه على مذهبه من ضلالاته أنه سمّى الله عز وجل مطيعا لعبده إذا فعل مراد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا الأشعرى : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر؟ وسأله عن قوله فيها. فقال الجبائى : حقيقة الطاعة عندى موافقة الإرادة وكان من فعل مراد غيره فقد أطاعه، فقال أبو الحسن : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده إذا فعل مراده فالتزم ذلك فقال الإمام الأشعرى . خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين. وزعم أن اسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل وزعم ومن ضلالاته أنه أجاز وجود عرض واحد فى أمكنه كثيرة وفى أكثر من ألف ألف مكان.

(٣) أبى هاشم بن الجبائى وهو معتزلى ويقال لهم : الذمّية لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل وقد شارك المعتزلة فى أكثر ضلالاتها وانفرد عنها بفضائح لم يسبق إليها قوله باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل .
والثانى أنه سمى مَنْ لم يفعل ما أمر به عاصياً وإن لم يفعل معصية ولم يوقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ولصح كافر بلا كفر.=

فلا إرادة فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير كل، وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة .

وكان جوابه أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال ، والنص قد دل عليها والعقل أيضا ، فإذا أخذ الخصم ينازع فى دلالة النص[1] أو العقل جلعه مسفسطاً أو مقرمطاً[2] وهذا بعينه موجود فى الرحمة والمحبة، فإن خصومة ينازعون في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعى .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به مع سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة ، وما عارضوا به من الشبه، عورضوا بمثله في العليم والقدير وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعانى وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب ما قررناه فى غير هذا الموضع ، فإن ذلك لا يستلزم حدوثا ولا تركيبا مقتضياً حاجة إلى غيره.

ويعارضون أيضاً بما ينفى به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم غير ذلك من الدلائل ، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده أو بوجود يعلمون كيفيته ، فلابد أن يفروا إلى إثبات مالا تشبه حقيقته

= ثم إنه زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرا قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب . أحدهما : للقبيح الذى فعله والثانى لأنه لم يفعل الحسن الذى أمر به ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشئ فلم يفعل ولا فعل ضدّه لصار مخلدا . انظر الفرق بين الفرق ص ١٨٢ وما بعدها .

(١) دلالة النص : إذا كانت عبارة النص تدل على الحكم فى واقعة بعبارته ويفهم من النص هذا الحكم فى واقعة أخرى لتحقيق موجب الحكم منه .

(٢) دلالة الاقتضاء هي دلالة اللفظ على كل أمر لايستقيم المعنى إلا بتقديره .

الحقائق، فالقول فى سائر ما سمى ووصف به نفسه ، كالقول فى نفسه سبحانه وتعالى .

(ونكتة هذا الكلام) أن غالب من نفى وأثبت شيئا مما دل عليه الكتاب والسنة لابد أن يثبت الشئ لقيام المقتضى وانتفاع المانع ، وينفى الشئ لوجود المانع أو لعدم المقتضى ، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده تقتضى ولا مانع ، فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم كما أنه فيما أثبته قائم ، إما من كل وجه أو من وجد يَجب به الإثبات ، فإن كان المقتضى هناك حقا فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذاك المقتضى من حنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذى تخيله فيما نفاه من حنس المانع الذى تخيله فيما أثبته ، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودا على التقديرين لم ينج من محدوره بإثبات أحدهما ونفى الآخر ، فإنه إن كان حقا نفاهما ، وإن كان باطلا لم ينف واحداً منهما ، فعليه أن يسوى بين الأمرين فى الإثبات والنفى ولاسبيل إلى النفى ، فتعين الاثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئا ، وما من أحد إلا ولابد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه إثباته ، فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التى يدعى أنها موجبة النفى خيالات غير صحيحة ، وإن لم يعرف فسادها على التفصيل، وأما من حيث التفصيل ، فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غيره مرة، فإن قال : من أثبت هذه الصفات التى هى فينا أعراض ، كالحياة والعلم والقدرة ، ولم يثبت ما هو فينا أبعاض ، كاليد والقدم ، هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلى ، كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسى ، فإن أثبت تلك على وجه لاتكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لايمنع ثبوتها .

قيل له : وأثبت [إثبات] هذه على وجه لا تكون تركيبا وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها .

فإن قيل : هذه لايعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض. فان قال : العرض مالا يبقى وصفات الرب باقية قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة ، وذلك من حق الله محال ، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة فى حق الله تعالى مطلقا ، والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه

فإن قال · ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل · هذا تحسيم والتجسيم منتف

فإن قال · أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له فى الشاهد نظير، قيل له · فأعقل صفة هى لنا بعض لغير متحيز، وإن لم يكن فى الشاهد نظير، فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذاك ، وإن كان بينهما نوع فوق ، لكنه فرق غير مؤثر فى موضع النزاع ، ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفى الجميع، لكن ذاك أيضا مستلزم لنفى الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدره، وهذا أيضا ليس هو معقول النص ولامدلول العقل، وإنما ضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست فى الكتاب ولا فى السنة، وهى

ألفاظ مجملة مثل متحيز ومحدود وجسم ومركب ونحو ذلك ونفوا مدلولها؛ وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولا عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه سلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل والحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل ، إذ الدليل القطعي لايقبل الترك لمعارض راجح ، فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ومن جهة النقل من ناحية أخرى، فصاروا أحزاباً تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة، وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضي[1] فانه قد قيل أول ما تكلم في الجسم نفياً وإثباتاً من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف[2] فإن أبا الهذيل ونحوه من قد ماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوه من

---

(١) زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدّ ونهاية وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، ولم يثبت طولا غير الطويل ولا عرضا غير العريض وزعم أنه نور ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة وكاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها.وزعم أنه ذو لون ورائحة وطعم ومجسه، ثم قال : قد كان الله ولا مكان ، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث فمكانه بحركته فصار فيه ومكانه هو العرش.

وقال : إنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، كأنه قاسه على الإنسان ، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعة أشبار بشبر نفسه

وضل في صفات الله فأحال القول بأن الله لم يزل عالما بالأشياء وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالما بها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه

انظر تفصيل ذلك في الفرق بين الفرق ص ٦٥ وما بعدها

(٢) كان مولى لعبد القيس وقد جرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم ، وفضائحه تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم فمن فضائحه قوله بفناء مقدورات الله عز وجل حتى لايكون بعد فناء مقدوراته قادرا على شئ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفنيان ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لايقدرون على شئ ولايقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت =

القياس، وأعتقد الأولون من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا إحالة نفيه ، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض. فما أعلم أحدا من الخارجين عن الكتاب والسنة فى جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولابد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ، ويوجب ما أحال نظيره، إذ كلامهم من عند غير الله ، وقد قال الله تعالى **﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا﴾**[1] .

والصواب ما عليه أئمة الهدى ، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لايتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع فى ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان والمعانى المفهومة من الكتاب والسنة ، لاترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكّروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا[2] .

ولايترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لايعلمون الكتاب إلا أمانى[3] فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابه

الوجه الثانى : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه ، أو كان منها ما هو من المتشابه كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابها فيقال : الذى فى القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم ، ونفى تأويله ليس نفى علم معناه كما قدمناه فى

= ولا على إماتة حي ولا على تحريك ساكنه ولا على تسكين متحرك ولا على إحداث شيء، ولا على إفناء شيء مع صحة عقول الأحياء فى ذلك الوقت

(١) النساء / ٨٢ .

(٢) الفرقان / ٧٣ .

(٣) البقرة / ٧٨ .

القيامة وأمور القيامة ، وهذا الوجه قوى إن ثبت حديث ابن اسحاق فى وفد نجران إنهم احتجوا على النبى (ﷺ) بقوله (إنا) و(نحن) ونحو ذلك، ويؤيده أيضاً أن قد ثبت أن فى القرآن متشابها وهو ما يحتمل معنيين ، وفى مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك فى مسائل المعاد أولى ، فان نفى المتشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفى المتشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولا أن نفى علم التأويل ليس نفياً لعلم المعنى ونزيده تقريراً أن الله سبحانه يقول **﴿ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون ، قرآناً عربيا غير ذى عوج﴾**[1] .

وقال تعالى **﴿ الر * تلك آيات الكتاب المبين ، إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾**[2] فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكرهم وقال أيضا **﴿وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون﴾**[3]

فحضه على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئاً ، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله **﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾**[4] .

---

(١) الروم / ٢٧ .
غير ذى عوج : أى قرآن بلسان بين لا أعوجاج فيه ولا انحراف ولا لبس بل هو بيان ووضوح وبرهان ، وإنما جعله الله تعالى كذلك وأنزله بذلك .
(٢) يوسف / ١ - ٢ .
(٣) الحشر / ٢١ .
(٤) محمد / ٢٤ .

وقوله ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[1].

ومعلوم أن نفى الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعض لا يوجب الحكم بنفى مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر .

وقال على رضى الله عنه لما قيل له : هل ترك عندكم رسول (ﷺ) شيئا ؟

فقال : لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤتيه الله عبدا فى كتابه وما فى هذه الصحيفة .

فأخبر أن الفهم فيه مختلف فى الأمة ، والفهم أخص من العلم والحكم، قال الله تعالى ﴿ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾[2].

وقال النبى (ﷺ) «ربّ مبلغ أوعى من سامع»[3].

وقال : «بلغوا عنى ولو آية»[4].

---

(١) النساء / ٨٢ .

(٢) الأنبياء / ٧٩ .

(٣) رواه الامام أحمد فى المسند جـ ٤٣٧/١ ، والترمذى فى كتاب العلم باب ٧ ما جاد فى الحث على تبليغ السماع حديث رقم ٢٦٥٧ وقال حديث حسن صحيح .
ابن ماجه فى المقدمة باب من بلغ علما حديث رقم ٢٣٢ .
ونص الحديث «نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فربّ مبلغ أوعى له من سامع».

(٤) رواه الدارمى فى المقدمة باب البلاغ عن رسول الله (ﷺ) وتعليم السنة حديث رقم ٥٤٢.
ونص الحديث « بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى اسرائيل ولاحرج ومن كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده فى النار».

وأيضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة ، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها وفسرها بما يوافق دلالتها ، ورووا عن النبى (ﷺ) أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة فى هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذى كان يقول : لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته.

وعبد الله بن عباس الذى دعا له النبى (ﷺ) وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كاناهما : أصحابها من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبى (ﷺ) ، ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا .

وما فى التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ، بل وثالثهما فى علية التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلاله ، أصحاب زيد بن ثابت لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس ، ولو كان معانى هذه الآيات منفياً أو مسكوتا عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة – أكثر كلا ما فيه.

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبى (ﷺ) أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمى : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى (ﷺ) عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل .

وكذلك الأئمة إذا سئلوا شيئا من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، لقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى ﴿الرحمن على

العرش استوى﴾ كيف استوى : فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به والسؤال عنه بدعة »[1] .

وكذلك ربيعه قبله[2] ، وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول ، فليس فى أهل السنة من ينكره ، وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لاتعلم ولايجوز السؤال عنها، لايقال كيف استوى، ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف مجهول ، وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل النسة ، غير أن أكثرهم يقولون لاتخطر كيفيته ببال ولا تجرى فى مقال ، ومنهم من يقول ليس له كيفية ولا ماهية .

فإن قيل : معنى قوله الاستواء معلوم ، أن ورود هذا اللفظ فى القرآن معلوم كما قال بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذى استأثر كما قال بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذى استأثر الله بها بعلمه[3] .

قيل : هذا ضعيف فإن هذا من باب تحصيل الحاصل ، فإن السائل قد علم أن هذا موجود فى القرآن وقد تلا الآية .

---

(١) الملل والنحل للشهر ستانى والدر المنثور جـ ١٧٠/٣ .

(٢) سئل ربيعة عن قوله **﴿استوى على العرش﴾** كيف استوى ؟ قال : الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق .

(٣) قال نعيم بن حماد شيخ البخارى : من شبه الله بخلقه كفر ، ومن جحدها ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولارسوله تشبيه ، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذى يليق بجلال الله ونقص عن الله تعالى النقاص فقد سلك سبيل الهدى

وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء فى القرآن ولا إخبار الله بالاستواء ، وإنما قال الاستواء معلوم ، فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يخبر عن الجملة، وأيضا فإنه قال : والكيف مجهول ، ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم يبق إلا العلم بكيفية الاستواء إلا العلم بنفس الاستواء ، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه، لو قال فى قوله **﴿إننى معكما أسمع وأرى﴾** كيف يسمع وكيف يرى؟ لقلنا : السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول، ولو قال : كيف كلم موسى تكليما ، لقلنا : التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

وأيضا فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة ، يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وذاته فوق ذات العرش[1] لا ينكرون معنى الاستواء ولايرون هذا من المتشابه الذى لا يعلم معناه بالكلية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة ، قال بعضهم: ارتفع على العرش : علا على العرش ، وقال بعضهم : عبارات أخرى؟ وهذه ثابتة على السلف قد ذكر البخارى فى صحيحه بعضها فى آخر كتاب (الرد على الجهمية) وأما التأويلات المحرفة، مثل استوى ، وغير ذلك فهى من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية ، وأيضاً قد ثبت أن اتباع

(١) الاستواء فى كلام العرب متصرف على وجوه منها ، انتهاء شباب الرجل وقوته فقال إذا صار كذلك: قد استوى الرجل ومنها استقامة ما كان فيه أود من الأمور والأسباب ، يقال منه . استوى لفلان أمره إذا استقام بعد أود ومنها الأقبال على الشيء ، يقال استوى فلان على فلان بما يكرهه ويسوءه بعد الاحسان إليه ، ومنها الاحتياز والاستيلاء ، كقولهم : استوى فلان على المملكة ، بمعنى احتوى عليها وحازها ومنها العلو والارتفاع كقول القائل، استوى فلان على سريره يعنى به علوّه عليه

(٢) انظر ص ٤٨ وما بعدها

المتشابه ليس فى خصوص الصفات بل فى صحيح البخارى أن النبى (ﷺ) قال لعائشة (يا عائشة إذ رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم)[1] وهذا عام .

وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا فان بلغه أنه يسأل عن متشابهه القرآن حتى رآه عمر فسأل عمر عن **﴿الذاريات ذروا﴾** فقال: ما اسمك / قال . عبد الله صبيغ ، فقال : وأنا عبد الله عمر وضربه الضرب الشديد) .

وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل فى مسألة من هذا الجنس ، يقول: ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ ، وهدا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام .

كما قال النبى عليه الصلاة والسلام « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه»[2] وكما قال تعالى **﴿فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة﴾** فعاقبوهم .

على هذا القصد الفاسد كالذى يعارض بين آيات القرآن وقد نهى النبى (ﷺ) عن ذلك ، وقال **«لاتضربوا كتاب الله بعضه ببعض»** .

---

(١) وراد القرطبى . فقال . حسبك يا أمير المؤمنين ، فقد والله دهب ما كنت أجد فى رأسى، ثم إن الله ألهمه التوبة وقذفها فى قلبه فتاب وحسنت توبته

(٢) البخارى في كتاب التفسير باب « منه آيات محكمات » حديث رقم ٤٥٤٧ .

مسلم فى كتاب العلم باب النهى عن اتبع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه الترمذى فى كتاب التفسير باب ٤ «ومن سورة آل عمران» حديث رقم ٢٩٩٤

فان دلك يوقع الشك فى قلوبهم ، ومع ابتعاء الفتنة ابتغاء تأويله الذين[2] لايعلمه إلا الله . فكان مقصودهم مذموما ومطلوبهم متعذراً مثل المسائل التى نهى رسول الله (ﷺ) عنها .

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأول أن (صبيغاً سأل عمر عن الذاريات[1] وليست من الصفات ، وقد تكلم الصحابة فى تفسيرها مثل : على بن أبى طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله ، لما رآه من قصده لكن على كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤديه ، والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه ، لأن اللفظ يحتمل الرياح السحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك ، إذ ليس فى اللفظ ذكر الموصوف والتأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب ، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ، وكذلك فى الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله ، وكذلك فى قوله (إنا) و(نحن) ونحوهما من أسماء الله التى فيها معنى الجمع ، كما اتبعه النصارى، فان معناه معلوم وهو الله سبحانه ، لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعانى بمنزلة الأسماء المتعددة مثل العليم والقدير والسميع والبصير ، فإن المسمى واحد ومعاني الأسماء متعددة ، فهكذا الاسم الذى لفظه الجمع .

---

(١) أى الريح .

(٢) روى ابن كثير فى تفسيره عن على رضى الله عنه أنه صعد مبر الكوفة . فقال : لاتسألونى عن آية فى كتاب الله ولا عن سنة عن رسول الله (ﷺ) إلا أبأنكم بذلك ، فقام إليه ابن الكواء ، فقال : يا أمير المؤمنيں . ما معنى قوله تعالى ﴿والذاريات ذروا﴾ قال على رضى الله عنه : الريح ، قال: ﴿فالحاملات وقرا﴾ قال : السحاب . قال ﴿فالجاريات يسرا﴾ قال · السفن، قال ﴿فالمقسمات أمرا﴾ قال · الملائكة جـ ٢٣١/٤

وأما التأويل الذى اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: والكيف مجهول ، فإذا قالوا : ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره ، قيل: هذا هو التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله ، فإن قيل : فقد قال النبى (ﷺ) لابن عباس . اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل[1] .

قيل : أما تأويل الأمر والنهى فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل المعهود، لم يقل تأويل كل القرآن ، فالتأويل المنفى هو تأويل الأخبار التى لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذى يعلم العباد تأويله ، وهذا كقوله **﴿هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله﴾** ، وهذا كقوله **﴿هل ينظرون إلا تأويله، يوم يأتي تأويله﴾** وقوله **﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾** فان المراد تأويل الخبر الذى فيه عن المستقبل ، فإنه هو الذى ينتظر ويأتى ولما يأتهم، وأما تأويل الأمر والنهى فذاك فى الأمر، وتأويل الخبر عن الله وعمن مضى وإن أدخل فى التأويل لا ينتظر .

والله سبحانه أعلم وبه التوفيق

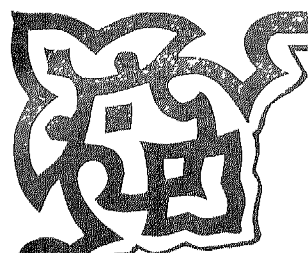
تمت بحمد الله رسالة (الإكليل في المتشابه والتأويل)

---

(١) البخارى فى كتاب الوضوء باب ١٠ وضع الماء عند الخلاء حديث رقم ١٤٣ مسلم فى كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس .

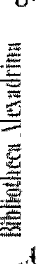
الفهـــرس

الصفحة



من مطبوعات دار الإيمان

* نساء حائرات — محمد رشيد العويد
* مشكلات نسائية — محمد رشيد العويد
* البحر الرائق في الزهد والرقائق — أحمد فريد
* تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد — سعيد عبد العظيم
* منة الرحمن في نصيحة الإخوان — ياسر برهامي
* فضل الغني الحميد (تعليقات مهمة على كتاب التوحيد) — ياسر برهامي
* التقوى الغاية المنشودة والدرة المفقودة — أحمد فريد
* التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار — لابن رجب الحنبلي
* السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية — (محقق)
* شرح أشرف حديث لأهل الشام — سعيد عبد العظيم
* الفتاوى الإسلامية (تقديم الشيخ سعيد عبد العظيم) — اللجنة الدائمة
* الحجاب لماذا ؟ — محمد بن إسماعيل
* رسالة في تعظيم قدر الصلاة — أحمد فريد
* تسلية المصاب بما في البلوى من النفع والثواب — أحمد فريد
* النفع والضرر — عبد العزيز البرماوي
* التوبة طبعة محققة — لشيخ الإس
* الأسباب الميسرة لقيام الليل — وحيد عب
* صور من ابتلاء العلماء — وحيد عب
* الحكمة في الدعوة إلى الله تعالى — سعيد بن ع
* الورع — أ





دار الإيمان

للطبع والنشر والتوزيع

١٧ ش خليل الخياط – مصطفى كامل

الإسكندرية : ت وفاكس ٥٤٥٧٧٦٩